الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هيئة الإعلام والإتصالات ومسؤولية استقلالية الإعلام العراقي

علي حسن الفواز

يمثل السعي الجاد للبحث عن بيئة مناسبة تستوعب مفهوم استقلال الاعلام العراقي، من ابرز التحديات التي تواجه معطيات الواقع الاعلامي الجديد، اذ ان هذه البيئة وحيوية حراكها وفاعليتها يفترضان اساسا وجود التشريعات والقوانين والمعايير والشروط والبرامج التي تكفل هذا الاستقلال وتحميه. لان تنظيم مشروع حقيقي ينبغي ايجاد البنية لاستقلال الاعلام العراقي يمثل المقدمة القانونية والاجرائية لتحديد خارطة طريق للعمل الاعلامي التي من شأنها ان تسهم في ارساء تقاليد اعلامية مهنية وموضوعية فاعلة للاعلان عن(نظام اعلامي) مستقل في خياراته وبرامجه وتوجهاته، ويملك الاهلية لبيان اهمية وضرورة استقلالية هذا الاعلام في هذه المرحلة المعقدة من حياة العراق السياسي ومشروع دولته الجديدة، لكي يضبط سلطته الاعلامية وشفراتها ازاء السلطات الاعلامية المهيمنة اولا، ولكي يمارس دوره الرقابي ثانيا، وان يكون جزءا من اشكال(الثقافة المساهمة) في تشكيل ملامح جديدة للوعي الاجتماعي والرأي العام، فضلا عن التعرف على خصوصية الهوية الاعلامية في الواقع العراقي وطبيعة تطورها التاريخي وصناعة قاعدة برامجية وتدريبية لتراكم الخبرات الانسانية العلمية والمهنية الرافدة لصناعة الخطاب الاعلامي ودورها في تعزيز فاعليتها في جهود وبرامج التنميات البشرية السياسية والثقافية والعلمية والمعلوماتية، مثلما هو دوره في مراقبة الاداء العام للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية كسلطة اجتماعية واخلاقية.

نشوء هذا الاعلام الحر المستقل يفترض ايضا وجود رؤية واضحة عند اصحاب القرار السياسي، ووجود الخطط والامكانيات التي تضع الملف الاعلامي بمستوى الملفات السياسية والامنية، كما يرتبط ايضا بوجود مؤسسات الدولة والهيئات المدنية المستقلة التي يمكن ان تتعاطى مع هذا الاعلام وتعمد الى توطيد مكانته وتكريس هويته الاجتماعية والمهنية، مثلما تسهم في ايجاد القنوات والخطط والبرامج التنفيذية في مجال الاستثمارات والاتفاقيات مع بيان مصادر تمويلها، فضلا عن تأمين الخبرات المدربة والقادرة على القيام بهذه المسؤوليات ليس باتجاه توفير القاعدة المادية والاجرائية للعمل الاعلامي حسب وانما لتشكيل ملامح السياسات الاعلامية المستقلة غير المرتبطة بأية جهة حكومية، لا في التمويل ولا في التعبير عن وجهة نظر هذه الجهة اوتلك والتي تعزز فيما بعد دور المجتمع المدني في الحياة العراقية..

ان العمل على تكريس مفهوم الاستقلال المهني في الصناعة الاعلامية، يؤشر بداية وعي المسؤولية الاعلامية التي نريدها لتأكيد ان(الاعلام) نظام وسلطة وتمويل ووعي وتعليم ورأي عام، مثلما هو سلطة رقابة بحق، وفضاء ثقافي ومعلوماتي يسهم في صياغة الكثير من ملامح الرأي العام والتعبير عنه..

وهيئة الاعلام والاتصالات في العراق واحدة من هذه الحلقات التي تحتاج الى النهوض بمسؤولياتها والتعريف بها، لانها تمثل هيئة فاعلة وخطيرة في مسؤولياتها خاصة في مجال ضبط البث والارسال والسيطرة على برامجه، وبالاتجاه الذي يمكن أن يسهم في تطويرها على صعيد صناعة تشكلات حقيقية للاعلام المهني المستقل، اذ تسعى هذه الهيئة وحسب ماورد في مشروع قانونها المقدّم الى مجلس النواب لمناقشته واقراره، ليحل مكان القرار رقم ٦٥ الصادر عن قوات التحالف في آذار ٢٠٠٤ الى تأسيس المسارات الحقيقية والبرامجية لتأكيد استقلالية الاعلام العراقي وتوجهاته التظيمية والمهنية، وخدماته في مجال البث الاذاعي والاتصالات وخدمات المعلوماتية وشبكة الاتصالات العامة والخاصة وطيف التردد الاشعاعي وتأمين شروط الترخيص اللازمة لها، اذ هي اول هيئة للاعلام المستقل في الشرق الاوسط، من حيث العمل على ارساء معايير التنظيم المتداخل لقطاعي الاعلام والاتصالات والسعي الجاد لتأهيلهما، ومن حيث ايجاد الاسس الموضوعية التي تضمن(انتقالة) تاريخية ومهنية للاعلام العراقي الرسمي الحكومي المهيمن المؤطر بايديولوجيا النظام السياسي سياسته وبرامجه ومواقفه، وبما يعطي لهذين القطاعين دوراً فاعلاً وحيوياً في انتاج(نظام اعلامي) يقوم على اساس صناعة الرسالة الاعلامية الموضوعية المهنية، وعلى اساس ايجاد جهد(اتصالي) يعمد الى توظيف كل التقنيات العلمية وكل الامكانات المتوافرة في علم الاتصال، باتجاه ايجاد القاعدة المادية لتطور هذه الاتجاهات اولا، وتعزيز دورها في مجالات التنمية البشرية والعلمية ثانيا. هذه الاتجاهات تحتاج طبعا الى الوسائل التي تديم عملها في الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي، وهذه الوسائل ترتبط هي الاخرى بكل الامكانات التي تتعلق بسرعة انتاج الخطاب والرسالة الاعلاميين وتسويقهما، وايجاد القنوات الاتصالية التي تسهم في (صياغة الاسس التحتية) للاعلام والاتصال، فضلا عن ايجاد الاطر الصحيحة(القانوية والعلمية) التي تنظم عمل الجهات التي ترغب في الاستثمار في هذا الجانب، وكذلك الجهات التي ترغب بالاستفادة من هذه الخدمات الاعلامية والاتصالية.

ان هيئة الاعلام والاتصالات تضطلع بمسؤوليات تنمية هذه الوسائل الاعلامية والاتصالية من تلفاز الى راديو، ومن شبكة الانترنيت الى شبكات الهاتف النقال، من منطلق السعي الى ايجاد اسس عمل تضمن استقلالية الاعلام وتنظيمه وتعزيز دوره في الاقتصاد المعلوماتي، مثلما هو تعزيز دوره في بنية الدولة الجديدة التي تشرعن حرية الفكر والرأي وتنمية الممارسات الديمقراطية والعدالة والشفافية.

ان اعطاء الدور لهذه الهيئة في مجال التنمية الاعلامية يعكس عمق التحولات التي حدثت في مجال الاتصالات، والسعي الى وضع الاسس المادية والبرامجية التي من شأنها ان تسهم في تطوير حلقات مهمة من (الاقتصاد الاتصالي) الذي بات من اكبر المجالات الاستثمارية في عصرنا الراهن، مثلما يمثل اتجاها مهما في النظر الى استقلالية الاعلام، والتعاطي الموضوعي مع نتائج الثورة الكبيرة التي حدثت في مجال الاتصالات، تلك التي ألقت بظلالها على الكثير من المجالات الاقتصادية والمعلوماتية.

لقد شهد العالم خلال السنوات الاخيرة وعيا مغايرا بهذه المعطيات، اذ انها فتحت آفاقا جديدة في مجال توسيع مديات البيئة الاعلامية، مثلما فتحت مجالا اكثر حيوية وتنوعا للتنافس بين الكثير من الشركات سعيا باتجاه تنمية فرص الاقتصاد الحر الذي يرتكز اساسا على مبدأ هذه المنافسة، وقد اوردت احصائيات المنظمات العالمية ان هناك(١١٠) هيئات مستقلة للاعلام والاتصالات تمارس مسؤولياتها في تنظيم العمل الاعلامي بعيدا عن اشكال الرقابات التقليدية للحكومات والمؤسسات التابعة لها، وهذا يفترض تأمين كل الامكانات التي من شأنها ان تعزز هذه التوجهات، وتساعد على فتح القنوات الاقتصادية العراقية على مجالات واسواق جديدة اكثر فاعلية واكثر جدوى واكثر اهمية في صناعة التراكم الاقتصادي المالي والمعلوماتي، فضلا عن ايجاد فرص جديدة للاستثمارات، مثلما تسهم في تنمية الخبرات العلمية والفنية والتدريبية في هذا المجال.

ان السعي الى ابراز اهمية قطاع الاعلام والاتصالات في حركة الاقتصاد العالمي، واعطائه الاهمية في التعريف الذي يستحقه كمجال استثماري وتنموي وعلمي، يعكس اهمية الوعي بإعادة النظر بالكثير من المجالات التي باتت تتجوهر فيها تكنولوجيا المعلومات، وخطواتها المتسارعة التي سمحت بتطوير آفاق هذا القطاع ودوره في توسيع دائرة الخدمات الاتصالية، وتنمية افاقها وتأثيراتها الواسعة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وطرق توظيف التقنيات الحديثة في التنمية البشرية، وهذا سيكون ايضا مدعاة للبحث عن المستلزمات التي تؤمّن الشروط الحقيقية والمنطلقات الاكثر فاعلية في تحريك قطاعات الاعلام والاتصال والعمل على دفعها لان تكون واحدة من القوى الحية في المجتمع، تلك التي تسهم في التنسيق التنظيمي وتكريس مفهوم(استقلالية) الخطاب الاعلامي وضبط مساراته وعلائقه، وتهيئة الاسس العملياتية لتطوير الجهد الاستثماري الواسع والستراتيجي في المجالات الاعلامية المتعددة، والذي يمكنه ان يوفر مردودات مالية كبيرة جدا للميزانية الوطنية، فضلا عن ايجاد المئات من فرص العمل النوعية للملاكات الاكاديمية والفنية والعلمية.

ان دخول الهاتف الخلوي الى العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتأسيس هيئة عراقية للاعلام والاتصالات، لها المسؤولية المعنوية والتنظيمية لمنح التراخيص الخاصة للشركات التي تروم تقديم خدماتها في هذا المجال، تمثل ايضا خطوة حقيقية لإيجاد فرص ليس لاستخدام التقنيات الاتصالية العالمية في العراق حسب وانما لإيجاد فرص واسعة للاستثمار الاعلامي، وتحديد الملامح الحقيقية المعترف بها دوليا للهوية الاعلامية، فضلا عن ايجاد مجالات عملية لتطوير الملاكات الفنية العراقية باتجاه الدخول الى ساحة التطورات العلمية والتكنولوجية عن طريق الاحتكاك المباشر مع التقنيات الحديثة التي تعمل بها شركات الهاتف الخلوي، الامر الذي من شأنه ان يخلق قاعدة علمية وفنية تقدم الخدمة المباشرة في هذا المجال مستقبلا. مثلما هي المجال الجديد للاقتصاد المعرفي الذي بات يشكل ابرز ملامح العولمة الجديدة والذي يدفع باتجاه اسواق الاقتصاد الحر وفضاءات المنافسة الحرة بين الشركات المعنية في هذا المجال، اذ تشير التقارير الى ان اقتصاد المعلومات والاتصالات بات من اسرع القطاعات نموا وتطورا، واكثر القطاعات انفتاحا على استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات العربية والاقليمية والعالمية.

ماذا تخبّئ انتخابات ٢٠١٠ الرئاسية للفلبين؟

د. عبدالله المدني

سيذكر الفليبينيون عهد الرئيسة غلوريا ما كاباغال أرويو على أنه العهد الرئاسي الأطول في تاريخ الفليبين الحديث من بعد عهد الديكتاتور الراحل فرديناند ماركوس. ذلك أن عهدها استمر لنحو تسع سنوات (ثلاث منها أخذته من فترة سلفها الذي طرد من الحكم بسبب ما قيل عن فساده، وست منها فازت بها في انتخابات ٢٠٠٤ الرئاسية). وسيتذكر الفليبينيون أيضا أن هذا العهد الطويل تميز بعدم حدوث ما وعدت به الرئيسة من رخاء اقتصادي وضرب لمواقع الفساد والإفساد في الأجهزة العامة والخاصة. بل الحقيقة أن في عهدها زاد الفلبينيون فقرا فوق فقر، وشهدت البلاد صورا جديدة من الفساد طالت وجوها ورموزا عامة يمن فيهم قرين رئيسة الجمهورية "مارك أرويو"، الأمر الذي تسبب في انخفاض شعبية الرئيس بصورة لم تعرف منذ أيام ماركوس السوداء.

لكن مقابل هذا سيتذكر الفليبينيون أيضا أن رئيستهم –على العكس من الديكتاتور ماركوس – لم تستخدم سلطاتها في تجميد مواد الدستور وإعلان الأحكام العرفية، عدا مرة واحدة في عام ٢٠٠٧ حينما فرضت لمدة أسبوع شبه حالة طوارئ للتعامل مع متمردين من صغار ضباط الجيش ممن اقتحموا بدباباتهم حي المال والأعمال الراقي في منطقة "ماكاتي" وتحصنوا في فندق من فنادق الخمس نجوم.

ومناسبة حديثنا اليوم عن حقبة السيدة أرويو هي أنه لم يبق لها في السلطة سوى عام واحد، بمعنى أنها ستغادر قصر مالاقانيان الرئاسي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ دون أن تتمكن من إعادة ترشيح نفسها مجددا طبقا لمواد الدستور التي حصرت مدة الرئاسة بفترة زمنية واحدة مكونة من ست سنوات فقط. هذا إذا لم يحدث ما يغير الأمر! نقول ذلك في ضوء ما تردد مؤخرا من أن أنصار أرويو في مجلسي البرلمان عازمون على تغيير النظام في الفيلبين من شكلها الرئاسي الحالي إلى الشكل البرلماني. فإذا ما حدث ذلك، فان بامكان أرويو أن تترشح كرئيسة مع ذهاب كل أو بعض صلاحياتها التنفيذية إلى رئيس للحكومة مساءل أمام البرلمان المنتخب.

وعلى الرغم من أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الفيلبين لن تجرى قبل أكثر من عام من الآن، فان التحضيرات والمداولات والاجتماعات بشأنها تجري على قدم وساق. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تردد اسم السيناتور "نوي نوي أكينو" الابن الوحيد للرئيسة الفليبينية الراحلة "كورازون أكينو" وزوجها شهيد الديمقراطية "بينينو أكينو" كمرشح محتمل لخوض السباق الرئاسي، إما كمرشح للرئاسة أو كمرشح لنيابة الرئاسة على تذكرة "مار روكاس" رئيس الحزب الليبرالي الذي قال عن "نوي نوي" أنه يملك كل المؤهلات الضرورية لخوض السباق الرئاسي. فعلاوة على شبابه (من مواليد فبراير/شباط عام ١٩٦٠) وتمثيله للدماء الجديدة في الحياة السياسية و ارثه السياسي وفوزه لثلاث دورات متتالية في انتخابات مجلس الشيوخ ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧، وترؤسه للعديد من اللجان التشريعية- مثل لجان النقل والاتصالات، والمصارف والوسائط المالية، والأمن والنظام العام، والزراعة والموارد الطبيعية، والتجارة والصناعة - وتقلبه في مناصب حزبية رفيعة داخل الحزب الليبرالي – أحد حزبين تقليديين هيمنا على الحياة السياسية الفليبينية قبل أن يفرض ماركوس في عام ١٩٧٢ الأحكام العرفية – فانه يحمل درجة جامعية عالية في الاقتصاد من جامعة "أتينيو" في مانيلا. وهو إلى ذلك اثبت قدرة عجيبة على الصفح، وذلك حينما مد يده إلى واحد من ألد أعدائه وهو الجنرال السابق "جورجيو غرينغو هوناسان" الذي قام بأكثر من انقلاب ضد والدته، بل الذي أطلق الموالون له رصاصاتهم نحوه فأصابوه في عنقه و عجزه بست رصاصات، لا تزال إحداها مستقرة في جسده. حيث يروى أن "نوي نوي" هو الذي كفل هوناسان حينما أراد الأخير الترشح للانتخابات التشريعية.

هذا كله، على الرغم من أن "نوي نوي" الذي يعرف أيضا باسم "بنينو أكينو الثالث" نفى عزمه على خوض تلك الانتخابات، لكنه لم يغلق الباب تماما أمام احتمالات تغيير رأيه. وفي معرض إجابته على سؤال من الصحافة حول تردده في خوض الانتخابات الرئاسية القادمة، واعتراضه أيضا على فكرة أن تخوضها شقيقته الممثلة والمذيعة التلفزيونية "كريستينا بروندايت يااب"، قال نوي نوي: أنا لا أنفي أن شقيقتي لديها من المؤهلات والقدرات التي تمكنها من الاضطلاع بمسؤوليات الحكم، "لكننا لا نريد أن نظهر أمام الشعب بأننا متعطشون للسلطة في حين لم يمر سوى أقل من شهر على وفاة والدتنا" (توفيت كورازون أكينو أول رئيسة للفلبين وأول رئيسة جمهورية في آسيا في الأول من أغسطس/آب بعد صراع مع مرض سرطان القولون، ودفنت في الخامس من الشهر ذاته). لكن نوي نوي أضاف في الوقت نفسه بأنه مستعد لتحمل أية مسؤوليات إذا اضطر إلى ذلك، معللا السبب بما زرعه والداه فيه من قيم وطنية وضرورة ألا يتخلى أو يتراجع عن تلبية نداء الوطن والشعب.

أما الحزب الحاكم (حزب لاكاس كامبي) فقد قلل من احتمالات فوز "نوي نوي" إذا ما قرر الأخير الترشح لمنصب الرئاسة. إذ قال أحد كبار رموزه أن قيام الملايين بتشييع كورازون أكينو إلى مثواها الأخير يجب ألا يتخذ كدليل على أن كل المشاركين سوف يصوتون لصالح ابنها الوحيد، مضيفا أن الأخير لا يمكنه أن يرث المشاعر والعواطف الشعبية الجياشة التي ظهرت أثناء جنازة أكينو الأم.

ونظر الكثيرون إلى الكلام السابق على أنه رد غير مباشر على كل من ادعى بأن المسرح السياسي في الفليبين قد تغير عشية وفاة كورازون أكينو، وأن الحدث الأخير قد أعطى دفعة قوية للحزب الليبرالي الذي يحتل فيه أكينو الابن منصب نائب الرئيس منذ عام ٢٠٠٦. وكانت السيناتورة "مريم ديفينسو سانتياغو" حليفة زعيم المعارضة/الرئيس السابق "جوزيف ايسترادا"، قد قالت أن لكورازون أكينو سحرا خاصا وأن هذا السحر قد انتقل بعد وفاتها إلى ولدها الوحيد. وحينما سألت مريم عما إذا كان انتخاب نوي نوي خلفا لأرويو قد بات مضمونا، خصوصا وأن نائب الرئيس الحالي "نولي دو كاسترو" لا يعتزم دخول السباق الرئاسي، ردت بالقول أنه من السابق لأوانه الإجابة على ذلك السؤال، لا سيما أن الرجل لم يعلن صراحة ترشيح نفسه، بل رصد عنه قوله أنه لا يريد أن ينتخب استنادا إلى تاريخ والديه وإنما استنادا إلى إنجازات شخصية يحققها بنفسه من خلال موقعه كمشرع.

من جهة أخرى ظهرت في الفلبين دعوات قادها زعيم ما يسمى بالمعارضة الموحدة، عمدة "ماكاتي" السابق "جوجومار بيناي" حول ضرورة فتح الباب أمام الراغبين في دخول السباق الرئاسي من غير رموز الإقطاع والطبقة الثرية. ولعل أبرز تلك الدعوات جاءت في خطاب ألقاه "جوجومار بيناي" في إقليم زامبوانغا المضطرب الفقير، أثناء جولة له مع الرئيس السابق "ايسترادا" الذي كان أول رئيس فليبيني منتخب من خارج دائرة العائلات الإقطاعية المتنفذة وحلقات النفوذ المالي، وهو السبب الذي قيل انه كان وراء التآمر عليه لطرده من السلطة قبل إكماله لفترته الرئاسية كي تحل محله نائبته أرويو: سليلة عائلة ماكاباغال الاستقراطية المصاهرة لعائلة أرويو الإقطاعية.

وربما للأسباب نفسها دعت السناتورة "مريم سانتياغو" إلى بيان وتحديد الأسس التي سوف يتم بموجبها استعمال المال العام والممتلكات الرسمية في الدعاية والإعلان أثناء الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة، وذلك انطلاقا من حقيقة أن بعض المترشحين بإمكانهم استخدام مناصبهم وعلاقاتهم بالمسؤولين في الاستفادة من إمكانيات الدولة و أجهزتها العمومية أكثر من غيرهم. وطبقا لمريم فان المعلومات والمال العام والأجهزة العمومية كثيرا ما تستخدم في حملات ما قبل الانتخابات دون وجه حق وبصورة غير عادلة أو متكافئة، وهذا – على الرغم من أنه يتناقض مع مواد الدستور و القانون العام للانتخابات- يعرفه الجميع، لكن الكل يتظاهر بأنه لم ير ولم يسمع شيئا.

وفي الوقت الذي لم يحسم فيه "نوي نوي" أمره، يقال أن صديقه "ناكيكيتا نامين نا" البالغة من العمر ٢٩ عاما والتي تعمل في وظيفة مستشار في بلدية مدينة فنزويلا، عازمة دون تردد على خوض الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٠، علها تفوز بمقعد انتخابي، خصوصا وأنها مؤهلة لدخول السباق والفوز فيه طبقا لروسائها.

وإذا ما قرر "نوي نوي" أن يخوض السباق الرئاسي، فانه في الغالب سيكون في مواجهة "رالف ريكتو" وزير التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في حكومة أرويو، والذي استقال مؤخرا من منصبه استعدادا لخوض الانتخابات المقبلة بعد أكثر من عام. وقد قيل في هذه الاستقالة المبكرة أنه قرار يتماهى مع النصائح التي وجهت للرجل بألا يخوض الانتخابات الرئاسية كمرشح للحزب الحاكم، وأن يبتعد عنه قدر الامكان كيلا يرتبط اسمه بقرارات حكومة أرويو الضريبية المؤلمة، وأن يعوض ذلك بالتقرب من الحزب القومي "ناسيوناليستا بارتي" الذي يبحث رئيسه و مرشحه للرئاسة "ماني فيلار" عن شخصية معروفة كي يدرجها على تذكرته الانتخابية لمنصب نائب الرئيس.

النزاعات المسلّحة.. برؤية قانونية

علي جابر

لايمكن اعتبار استخدام القوة ظاهرة سيئة في العلاقات الدولية إلا حين تستخدم لاغراض عدوانية، وقد تطور مفهوم استخدام القوة في شقيه السلبي والايجابي، ما حمل المجتمع الدولي على بذل جهود عظيمة لتنظيم استخدام القوة، خاصة بعد ظهور اسلحة اشد فتكا وتدميرا. وفي ظل مقولة (الحق للقوة) الخطيرة المغزى بدأت الدول الكبرى تهدد وجود الدول الصغيرة لاسيما بعد ظهور النفط.

في القرن التاسع عشر جرى احتلال دول او اقاليم في ظل نظام توازن القوى وهكذا اعتبرت الاوضاع التي نتجت عن استخدام القوة من قبل بعض الدول مثل بروسيا ضد الدنمارك وقيام الامبراطورية الالمانية بضم مقاطعتي الالزاس واللورين على انها حالات قانونية نافذة كذلك اعتبر قانونيا ضم الولايات المتحدة الاميركية واحتلالها للفلبين وكوبا وبورتوريكو في حروبها ما بين سنة ١٨٤٦ – ١٨٩٨م، وهكذا اصبح معيار الحرب العادلة معيارا شكليا، اي ان القيود التي وضعت على الحروب انصبت على اسلوب تسيير وادارة الحرب، وليس على حق اللجوء اليها الذي اصبح مسألة اخلاقية وسياسية خارج الاطار القانوني..

وفي نهاية القرن التاسع عشر قبل ان الحرب آخر وسيلة تلجأ اليها الدول لنيل حقوقها وفي القرن العشرين ابرمت الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي اوجبت اللجوء الى التحكيم والطرق السلمية لحل المنازعات الدولية مثل اتفاقية بريان سنة ١٩٦٣ بين الولايات المتحدة الاميركية وعدد من الدول ومن ثم اتفاقية جنيف.

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى أسست عصبة الامم وكان الهدف من انشائها هو المحافظة على السلام وكانت المآسي التي نجمت عن الحرب العالمية الاولى الدافع الرئيس لإنشاء العصبة وكانت اهدافها:

١- عدم اللجوء الى الحرب.

٢- اقامة علاقات ودية مشرفة.

٣- ترسيخ مفاهيم القانون الدولي كأساس للتعامل بين الامم.

٤- الحفاظ على العدل واحترام جميع الالتزامات الناشئة عن المعاهدات.

و بالامكان احالة النزاع الى مجلس العصبة في حالة عدم احالته الى التحكيم، فاذا فشلت هذه الجهود فلابد من تقديم حل معين، فاذا تمت الموافقة على هذا الحل بالاجماع او الاكثرية وجب على اعضاء العصبة الامتناع عن الدخول بحرب مع الدول التي تلتزم به أما اذا لجأت احدى دول العصبة الى الحرب دون اتباع السباق المذكور فتكون قد ارتكبت عملا حربيا ضد جميع الاعضاء الآخرين فيكون على العصبة ان توصي بتطبيق المادة ١٦ ضد الدولة المعتدية.

إن اهم اهداف الامم المتحدة هي:

١- حفظ السلم والامن الدولي.

٢- إنماء العلاقات الودية بين الامم على اساس التساوي في الحقوق وتقرير المصير.

٣- تحقيق التعاون الدولي في المجالات كافة.

٤- جعل الامم المتحدة مركزا لتنسيق الاعمال بين الامم.

وبالنظر لوجود (الفيتو) الذي تتمتع به الدول الاعضاء دائمة العضوية ولطبيعة المشاكل التي غالبا ما يكون احد اعضاء مجلس الامن طرفا فيها، فشل مجلس الامن في معظم الاحيان في اصدار قرارات مناسبة تعالج مشاكل تهديد الامن والسلم الدوليين...

لقد كان لاحداث الحادي عشر من ايلول في الولايات المتحدة الاميركية الاثر الكبير في مسار السياسة الامريكية، و كان واضحا انها سوف ترد على ما جرى، وقد جاء في تصريحات بعض المسؤولين الاميركيين ان هناك دولا سوف (تمحى من الخارطة) تحت ذرائع مختلفة منها (محاربة الارهاب) والقضاء على اسلحة الدمار الشامل فكانت افغانستان المحطة الاولى، وسارت على نفس المسار في الهدف الثاني وهو العراق وشنت الحرب من غير موافقة الامم المتحدة وخلافا للمادتين ٣٩٥- ٤٠٩ من ميثاقها.

لقد تبلور رأي عام لا يمكن إزالته أو إجراء أي تعديل عليه ملخصه التمسك بفقدان الثقة المستمر بالمقررات الدولية وبمنظمة الأمم المتحدة، واعتبار هذه المنظمة بمثابة مكتب تنسيق لإنجاز أعمال الكبار في مجلس الأمن، ولم تأت هذه الاتهامات من فراغ، فقد جبل الإنسان على حب من أحسن إليه، ولو كانت الأمم المتحدة منظمة محسنة لما علقت بسمعتها السياسية كل هذه التهم، كما أن الوقائع الميدانية والأحداث تؤكد هذه الحقيقة، فإن موقف المنظمة من قضايا كبيرة في العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية كانت ضحية لفلسفة (الحروب العادلة)، كل ذلك ساهم في إيجاد ثقافة فقدان الثقة يضاف إلى ذلك الانتقائية التي طبعت سلوك الدول العظمى في تعاملها مع الدول الأصغر، إن هذه الانتقائية والنفعية عرفها العالم وهو يتابع دراما المواجهة الدولية مع جلاد مثل (سلوبودان ميلوسوفيتش) في يوغوسلافيا وصدام في العراق وغيرهما ممن كانوا أصدقاء مخلصين للغرب، وقد أوصلوهم إلى السلطة بدعم علني أو سري، ولكن حين تقتضي آخر المخططات إزاحة هذا أو ذاك من الأصدقاء السابقين تتولى الأمم المتحدة تزيين تلك الإزاحة بقرار دولي من تلك القرارات المنسية.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com